



رقم التبليغ :	١٨٠
بتاريخ :	٢٠٠٨ / ٤ / ٢

مجلس الدولة

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

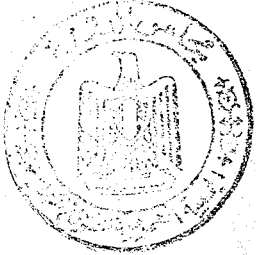
ملف رقم : ٣٢ / ٢ / ٣٨٦٢

السيد الدكتور / محافظ الجيزة

تحية طيبة وبعد

فقد اطلعنا على كتابكم رقم [٢٠٥٤] المؤرخ ٢٠٠٧/٩/١٨ في شأن النزاع القائم بين محافظة الجيزة وشركة اتوبيس القاهرة الكبرى حول سداد مبلغ [٢٨٦٠ جنية] قيمة التلفيات التي لحقت بعامود الإنارة ملك المحافظة.

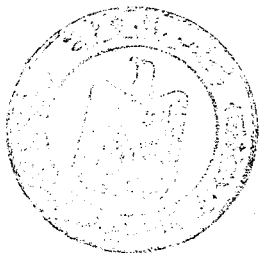
وحاصل الوقعات _ حسبما يبين من الأوراق _ أنه بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٢٢ ورد لحي العجوزة تقرير شرطة النجدة قسم العجوزة بخصوص قيام _سيد عبد الفتاح سيد _ السائق بشركة أتوبيس القاهرة الكبرى بالاصطدام بعامود الإنارة بشارع السودان أثناء قيادته الاتوبيس وحرر عن ذلك المحضر رقم ٢٠٠٥/٦٩٩١ جنح العجوزة، وقد قدرت المحافظة قيمة التلفيات بمبلغ [٢٨٦٠ جنية] لتحصيلها لحساب الإنارة العامة بحي العجوزة، وتم مطالبة شركة أتوبيس القاهرة الكبرى بالمبلغ المذكور، إلا أنها طلبت موافقتها بما يفيد إدانة السائق التابع لها حتى يمكنها اتخاذ اللازم، ثم صدر حكم غيابي بغرامة خمسون جنيهاً في هذه الجلسة، وبناء عليه تم إحالة الموضوع إلى هيئة قضايا الدولة لاتخاذ اللازم نحو اقامة دعوى لتحميل شركة اتوبيس القاهرة الكبرى قيمة إتلاف عامود الإنارة، وقد تضمنت مذكرة هيئة قضايا الدولة بأن كلا من محافظة الجيزة وهيئة النقل العام بالقاهرة يعد من اشخاص القانون العام، وإزاء ذلك طلبتم عرض النزاع على الجمعية العمومية لابداء الرأى الملزم وفقاً لحكم المادة (٥/٦٦) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢.



ونفيد أن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ١٩ من مارس سنة ٢٠٠٨، الموافق ١١ من ربيع الأول سنة ١٤٢٩ هـ، فاستبان لها أن المادة (٦٦) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أن " تختص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بإبداء الرأي مسبقاً في المسائل والموضوعات الآتية : _ أ_
ب_ ج_ د_ المنازعات التي تنشأ بين الوزارات أو بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين المؤسسات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات وبعضها البعض. ويكون رأي الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع في هذه المنازعات ملزماً للجانبين "

واستظهرت الجمعية العمومية _ مما تقدم _ وحسبما جرى عليه إفتاؤها _ أن المشرع في المادة (٦٦/د) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد وضع اصلاً عاماً مقتضاه اختصاص الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع دون غيرها بالفصل في المنازعات التي تنشأ بين المصالح العامة أو بين الهيئات العامة أو بين الهيئات المحلية أو بين هذه الجهات المنصوص عليها حصراً وهي جميعاً من أشخاص القانون العام، ومن ثم فإن ولاية الجمعية العمومية بنظر المنازعات تنحسر عن تلك التي يكون أحد أطرافها شخصاً من أشخاص القانون الخاص ولو كان الطرف الآخر في المنازعة من أشخاص القانون العام.

ومتى كان الثابت من الأوراق أن سيارة الأتوبيس أداة الحادث الذي أدى إلى كسر عامود الإنارة المشار إليه، ليست ملك هيئة النقل العام بالقاهرة إنما هي ملك شركة أتوبيس القاهرة الكبرى، وهي من أشخاص القانون الخاص، ومن ثم ينحسر اختصاص



الجمعية العمومية عن نظر النزاع المائل، بحسبان أن أحد أطرافه من أشخاص القانون الخاص.

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى عدم اختصاصها بنظر النزاع المائل.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

رئيس الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

تحريراً في ٢٠٠٨ / ٤ / ٢



المستشار / نبيل ميرهم

النائب الأول لرئيس مجلس الدولة



//م